

سوريا

النتائج الرئيسية: لقد أصبحت الأزمة السورية إلى حد كبير صراعًا طائفيًا، وتفاقت هذه الأزمة بسبب الأفعال التي يقوم بها نظام بشار الأسد، بجانب الانتهاكات الشديدة للحريات الدينية التي تؤثر على جميع السوريين. يستهدف النظام المسلمين السنة والأفراد والجماعات الأخرى التي تُعارضه، كما أدى القصف العشوائي للمناطق المدنية إلى مقتل عشرات الآلاف من السوريين وتشرد الملايين منهم. بالإضافة إلى ذلك، يستهدف المتطرفون والجماعات التي تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية، بما في ذلك تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، الأقليات الدينية مثل المسيحيين والعلويين، وذلك بسبب عقيدتهم؛ كما قامت الجماعات العسكرية المعارضة المُعترف بها دوليًا بارتكاب العديد من الانتهاكات ضد الحرية الدينية أثناء العمل مع مجموعات أخرى لتأمين المناطق الاستراتيجية. وتُشكل هذه الكارثة الإنسانية القائمة والانتهاكات المُشينة لحقوق الإنسان والحرية الدينية خطرًا جسيمًا على التنوع الديني بعد انتهاء الصراع في سوريا. وبسبب الانتهاكات الجماعية التي يقوم بها نظام بشار الأسد، وجماعات المعارضة المُعترف بها دوليًا، والمتطرفون والجماعات الإرهابية، توصي اللجنة الأمريكية للحريات الدينية الدولية، للمرة الأولى، بأن سوريا من ضمن الدول "المثيرة للقلق"، بموجب قانون الحرية الدينية الدولية لسنة 1998.

معلومات أساسية

بدأ الصراع السوري في مارس 2011 مع مظاهرات سلمية قام بها المعارضين لنظام الأسد، وكانت غالبية المعارضة من المسلمين السنة إلى جانب الأقليات الدينية. ولم تكن هناك أية مطالب دينية أو طائفية في بداية المظاهرات ولكن كانت من أجل إلغاء قانون الطوارئ المُسيء، وترك مساحة للأحزاب السياسية، واستقالة بشار الأسد. ومع تزايد المظاهرات، أمر بشار الأسد بحملة عنيفة لفرص النظام مرة أخرى، مُستغلًا هو ونظامه المخاوف الطائفية من خلال استخدام الخطاب الديني لانقسام المتظاهرين. وفي المعارضة ضد نظام الأسد، ظهرت العشرات من الجماعات المحلية والأجنبية، التي تختلف فيما بينها بشكل كبير من حيث الأهداف. وبعض هذه الجماعات، بما في ذلك المجلس الوطني السوري المُعترف به دوليًا والائتلاف الوطني السوري، تتبنى الإصلاح الديمقراطي. والبعض الآخر، مثل المنظمات التي تصفها الولايات المتحدة بالإرهابية، ومنها تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، تحركهم الأيديولوجيات الدينية التي تتبنى العنف. وتقوم الجماعات الإرهابية، مثل حزب الله والشبيحة، بدعم نظام الأسد.

أصبح الصراع داخل سوريا طائفيًا إلى حد كبير، خاصة في ظل قيام النظام بهجمات عنيفة وعمليات قصف عشوائي، مما أدى إلى نشاط وترسيخ الجماعات الإرهابية والمتطرفين المعارضين للنظام السوري على نحو متزايد. والآن، يقوم المسلمون السنة بربط العلويين بنظام بشار الأسد، حيث يعتقد كثير من العلويين والمسيحيين أنهم يجب أن يدعموا نظام الأسد وإلا سيموتوا على يد المتطرفين والإرهابيين. وقد فشلت مبادرات تحت رعاية الأمم المتحدة وبدعم من الولايات المتحدة، بما في ذلك اجتماعات مؤتمر جنيف للسلام، في إيجاد حل سياسي لإنهاء الصراع.

حالة الحرية الدينية 2013-2014

الانتهاكات التي يرتكبها نظام الأسد والمجموعات التابعة له: كانت الأعمال الوحشية التي ارتكبها النظام عشوائية، ولكنها كانت تستهدف المسلمين السنة في المقام الأول، وتخلق بيئة لا توجد فيها حقوق الإنسان المُعترف بها دوليًا، بما في ذلك الحرية الدينية. واكتشفت الأمم المتحدة ومعظم المجتمع الدولي، بما في ذلك الولايات المتحدة، أن نظام الأسد ارتكب جرائم ضد الإنسانية. وقد استخدم النظام أساليب مختلفة مثل جرائم القتل غير القانونية، والاعتصاب، وتعذيب السجناء، والأسلحة الكيميائية، والقصف العشوائي للمدنيين، والمستشفيات، وأماكن العبادة، والمدارس، والحرمان من الطعام والمساعدات الأخرى للحفاظ على قوة النظام.

وهناك عدد من الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حزب الله والشبيحة، تدعم النظام. ترتكب هذه المجموعات، باسم النظام، جرائم مُشينة ضد حقوق الإنسان وانتهاكات ضد الحرية الدينية، وخاصة استهداف المدنيين من المسلمين السنة، بما في ذلك النساء والأطفال. وعلى سبيل المثال، في 25 مايو 2012، فيما أصبح يعرف باسم "مجزرة الحولة"، قُتل 108 من المسلمين السنة، منهم 49 طفلاً، في قريتين تسيطر عليهما المعارضة في منطقة الحولة في سوريا. حددت بعثة الأمم المتحدة للمراقبة في سوريا أن معظم الضحايا قد تم "إعدامهم" و "قُتل عائلات بأكملها في منازلهم." بالإضافة إلى ذلك، يعتبر قصف المناطق من الأساليب التي يستخدمها النظام كثيراً، وهو نفس الأسلوب الذي تقوم به الميليشيات التابعة له.

الانتهاكات التي يرتكبها المتطرفون والجماعات الإرهابية: ترتكب الجماعات المتطرفة والمنظمات الإرهابية، ومن ضمنهم تنظيم القاعدة والدولة الإسلامية في العراق والشام، انتهاكات مُشينة ضد الحريات الدينية. تتبنى هذه الجماعات العنف، وتريد إنشاء دولة إسلامية مع عدم وجود مساحة للتنوع الديني، وقامت بتنفيذ العديد من الهجمات والمجازر ضد العلويين، والشيعية والمسيحيين المدنيين، بدوافع دينية. وتشير تقارير المنظمات غير الحكومية إلى أن العديد من جماعات المعارضة المناهضة للنظام أنشأت المحاكم الشرعية في المناطق التي يسيطرون عليها. ومؤخراً، أعلنت جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام، وهي منظمة إرهابية لا تدخل ضمن المعارضة المُعترف بها دولياً، أن ما يقرب من 3 آلاف مسيحي في مدينة الرقة يجب أن يموتوا، أو يعتنقوا الإسلام، أو أن يتم معاملتهم على أنهم ذميين (مواطنون غير مسلمين في دولة الإسلام) يجب أن يدفعوا الضرائب مقابل حمايتهم، ويجب أن يمثلوا للقيود المفروضة على ممارساتهم الدينية.

وفي إبريل 2013، تم اختطاف المطران بولس يازجي أسقف الكنيسة الأرثوذكسية اليونانية والمطران يوحنا إبراهيم أسقف الكنيسة الأرثوذكسية الآشورية من قِبل مجهولين في المنطقة الشمالية من مدينة حلب. ولا تزال أماكن وجودهم غير معروفة. كما تم اختطاف ثلاثة عشر راهبة وثلاثة عمال من مطرانية الروم الأرثوذكس في قرية مسيحية تُسمى معلولا، من قبل جبهة النصرة في أواخر نوفمبر 2013، وتم إطلاق سراحهم في 9 مارس 2014. وسقطت قرية معلولا في أيدي جبهة النصرة في سبتمبر 2013. وفي ذلك الوقت، قام المقاتلون في الجبهة بالهجوم على المنازل المسيحية، مما أسفر عن مقتل العشرات منهم، بجانب إحراق إحدى الكنائس هناك؛ وهرب معظم المسيحيين هناك والباقي تم إجباره على اعتناق الإسلام.

وفي أغسطس 2013، هاجمت 20 جماعة متطرفة مدينة اللاذقية الساحلية. وذكرت منظمة مراقبة حقوق الإنسان المعروفة باسم "هيومن رايتس ووتش" وهي منظمة غير حكومية، أنه تم قتل 190 شخصاً من المدنيين وأخذ 200 آخرون كرهائن، والغالبية العظمى منهم كنوا من العلويين.

المُعارضة المُعترف بها دولياً: من خلال التقارير التي نُشرت هذا العام، فإن الائتلاف الوطني السوري لم يمثل الأقليات الدينية بشكل ناجح وعلى نحو كاف. كما أنه لم يكن لديه الصلاحية من أجل مراقبة الإدارات المحلية في المناطق الواقعة تحت سيطرتها، وبعضها يفرض تطبيق أحكام الشريعة. وبالإضافة إلى ذلك، فقد عملت الوحدات العسكرية المعارضة، في بعض الأحيان، مع الجماعات الإرهابية لتأمين المناطق الاستراتيجية. وتثير هذه العمليات المشتركة مخاوف من أن المنظمات المعترف بها دولياً يتم سحبها إلى الأيديولوجيات المتطرفة وأعمال العنف الطائفية. فعلى سبيل المثال، في أغسطس 2012، قاتل الجيش السوري الحر مع مجموعات إرهابية أثناء المعركة من أجل قاعدة "منغ" العسكرية، والتي ذكرت التقارير أنها أدت إلى مقتل 200 من العلويين المدنيين.

اللاجئون والنازحون داخلياً، وانتشار الطائفية: وفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، من منتصف شهر مارس عام 2014، أدت الأزمة السورية إلى وجود أكثر من 2.5 مليون لاجئ مُسجّل، معظمهم في لبنان والأردن وتركيا والعراق، ومصر. وأكثر من نصف اللاجئين المُسجلين من قِبل الأمم المتحدة هم من النساء والفتيات، وما يقرب من نصف اللاجئين تحت سن 17. وسواء في مخيمات أو مدن اللاجئين، يواجه اللاجئون مزيداً من المضايقات المجتمعية لأنه يُنظر لهم من قِبل المجتمعات المُضيقة على أنهم يأخذون منهم الوظائف ويستهلكون موارد هي في الأصل محدودة. وعلاوة على ذلك، ففي كثير من الدول المُضيقة، وخاصة لبنان والعراق، تتراد الطائفية، مما يعرضهم لخطر كبير.

بالإضافة إلى ملايين اللاجئين، فهناك ما يقدر بـ 9.3 مليون شخص في سوريا بحاجة إلى المساعدات الأساسية مثل الغذاء والماء والمأوى، بما في ذلك 6.5 مليون نازح سوري. (توقفت الأمم المتحدة عد الوفيات في منتصف يناير 2014 وذلك بسبب عدم القدرة على التحقق من الأرقام والأسباب؛ وفي هذا الوقت قُتل ما لا يقل عن 100 ألف سوري، منهم جنود من الجيش السوري وقوات الثوار وكذلك المدنيين.)

توصيات من أجل السياسة الأمريكية:

جميع السوريين، من المسلمين والمسيحيين والعلويين، والمجتمعات الصغيرة، مثل اليزيديين والدروز، يعيشون في ظروف قاسية ويواجهون مستقبل مخيف. وإمكانية بناء سوريا جديدة في مرحلة ما بعد الصراع تُعلي من قيمة التنوع الديني، وحقوق الأقليات، والحرية الدينية هو أمر في غاية الصعوبة، مع وجود جيل بأكمله يعيش في خطر القتال والجوع لفترات طويلة، والمرض، وترسيخ الأيديولوجيات المتطرفة. بالإضافة إلى مواصلة السعي لإنهاء الصراع، توصي لجنة الحريات الدينية أنه يجب على الحكومة الأمريكية أن تضع سوريا ضمن "الدول المثيرة للقلق" والقيام بما يلي:

- التأكيد من منح الحرية الدينية الأولية القصوى ومنح الأقليات حرية التعبير مع استمرار الجهود لوضع حد لهذا الصراع؛
- التأكيد من أن تخطيط الحكومة الأمريكية بشأن سوريا في مرحلة ما بعد الصراع هو جهد "كامل من الحكومة"، ويشمل النظر في القضايا المتعلقة بالحرية الدينية وحقوق الإنسان، وأنه يتم استشارة لجنة الحريات الدينية وخبراء الحكومة الأمريكية بشأن تلك القضايا، إذا اقتضى الأمر ذلك؛
- في مساعي الولايات المتحدة لبناء قدرات المعارضة المعترف بها دولياً، يجب أن يستمر مكتب وزارة الخارجية لشؤون النزاعات وعمليات تحقيق الاستقرار في إعطاء الأولوية للتدريب على المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والحرية الدينية والتشديد على الحاجة إلى هذه المجموعات لتشمل جميع الطوائف الدينية والعرقية في سوريا؛
- البدء في مشروع بين الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، والشركاء الذين لهم نفس الرأي والأفكار بين أصدقاء سوريا لتمويل وتطوير البرامج التي تعزز التسامح داخل وبين الأديان، والتخفيف من حدة التوتر الطائفي، وتعزيز احترام الحرية الدينية والحقوق المتعلقة بهذا الشأن، سواء في الدول المجاورة المضيفة للاجئين أو في الاستعداد لسوريا في مرحلة ما بعد الصراع؛
- النظر في إصدار إعفاء جديد من شرط "الدعم المادي" الوارد في قانون الهجرة في الولايات المتحدة من أجل اللاجئين السوريين الذين دعموا جماعات متمردة معينة مدعومة من الولايات المتحدة، وتطبيق الإعفاءات الموجودة بطريقة صحيحة، بحيث لا يتم منع السوريين الذين لا يشكلون أي تهديد للولايات المتحدة، ويفرون من نظام الأسد أو من الجماعات الإرهابية، من برنامج الولايات المتحدة للاجئين عن طريق الخطأ؛
- تخصيص موارد كافية لوزارة الأمن الداخلي وغيرها من الوكالات على وجه السرعة من أجل معالجة التطبيقات وإجراء تحريات أمنية لتسهيل إعادة توطين اللاجئين السوريين في الولايات المتحدة دون المساس بالأمن القومي للولايات المتحدة؛
- مواصلة تقديم التمويل الأساسي والدعم اللوجستي للأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية والدول والمجتمعات المضيفة لتقديم المساعدات الإنسانية للاجئين والمُشردين، وتشجيع الدول الأخرى على أن تحذو حذوها.